المبحث الاول :

واقع بيئة الاعمال واداء النشاط الخاص في العراق

المطلب الاول \ النشاط الخاص قبل عام 2003

1. نشاط القطاع الخاص قبل عام 2003 :

وفقاً لمعطيات التاريخ الاقتصادي، لم يشهد العراق ومنذ منتصف القرن الماضي استقراراً في توزيع النشاط الاقتصادي ما بين القطاع الخاص والعام . فمنذ تأسيس الدولة وحتى عام ١٩٥٠ أحتل القطاع الخاص مكانه متميزة في سلم اهتمامات الدولة، والتي منحته الكثير من أشكال الدعم والعون المادي وأخذ يمارس دوره في ظل رعاية الدولة الا ان هذا الدور أخذ بالانحسار بعد عام ١٩٥٠ نصائح القطاع العام على اثر توقيع الحكومة اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات النفطية الاجنبية التي كانت عاملة في العراق خلال تلك المرحلة، كما وازداد هذا الدور انحساراً بعد عام ١٩٦٤ عندما قامت الدولة بتأميم النشاط الخاص في تموز ٤ ١٩٦ وكان هذا القرار، تاركاً الساحة الاقتصادية للقطاع العام من خلال اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مدفوعة بتنامي قدراتها التمويلية من الإيرادات النفطية والتي ساعدتها على تبني برامج المائية واسعة

وبناء على ذلك تغير دور الدولة من راع لنشاط القطاع الخاص الى تقليص مساحه وأضعافه والى المنظم المباشر لبعض الانشطة الاقتصادية للبلد ولاسيما مشاريع البنية التحتية والتي حظيت بأولوية استثمارية ، وتركت فسحة للأعمال التجارية والخدمية الخاصة، هذه الحقيقة دفعت معظم رجال الاعمال في العراق الى التحول نحو عمليات الاستيراد بدلا من الاستثمار في ادارة الاعمال الكبيرة الانتاجية والسلعية بسبب تدني مستوى المخاطرة وقصر دورتها التجارية واستمرار الطلب عليها، ومع بداية عقد السبعينيات وتحديداً بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢، هيمن القطاع العام على كافة الانشطة الاقتصادية، وتم تقييد واضعاف شبه كامل لدور القطاع الخاص وانحسرت انشطته ولاسيما التجارية منها عندما تولت وزارة التجارة مسؤولية تجارة المواد الغذائية والحبوب واحتكرت استيرادها ، واقتصر دوره على القطاع العقاري والبناء وجانب من الزراعة والورش الصناعية التي لا يعمل فيها سوى عدد لا يتجاوز عمال فما دون. وبذلك تراجع حجم النشاط

الخاص ولاسيما الاعمال التجارية بشكل ملحوظ حتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانينيات فتأثرت بذلك نسب مساهمته في تكوين رأس المال الثابت ٥.٤% ومساهمته في قطاع الزراعة ٧٠٢٪ وفي قطاع الصناعة التحويلية ٢.٩.

فضلا عن تبني سلسلة اجراءات لتشجيع القطاع الخاص اهمهما الخصخصة عام ١٩٨٧ اطلق عليها الثورة الادارية والاقتصادية وابرز ملامحها هي:

*.بيع وتصفية المزارع الحكومية وعدد من مصانع القطاع العام

*.تحرير سوق العمل من القوانين والتعليمات المقيدة

*.تأسيس سوق للأوراق المالية

*.توفير الاليات للمنافسة في النشاط المصرفي

*.تشجيع الاستثمارات العربية

تقديم الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص وتشريع القوانين الداعمة*
.والساندة لتوسيع دوره في الساحة الاقتصادية

وبموازاة خطوط هذه السياسة قامت الحكومة بتقليص الدعم المقدم لمؤسسات القطاع العام كما عمدت الى ارجاء سياستها الهادفة الى تحديد سقوف الأسعار عدد كبير من السلع. هذه الاجراءات عززت من مكانة القطاع الخاص ووسعت دوره في النشاط الاقتصادي فانعكست وبشكل ملحوظ على نسبة مساهمته التي تجاوزت ٥٠% من اجمالي القيمة المضافة، ولاسيما وان هذه الاجراءات سبقت تعرض العراق لحصار اقتصادي عام ١٩٩١ تطلب معه فسح المجال ودعم كافة الانشطة الاقتصادية للمساهمة في دعم الاقتصاد العراقي، ان التحول في الادوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص كان حالة اقتضتها متطلبات تلك المرحلة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اثبات نجاحها في تلبية الطلب المحلي ، ولما لها من دور في خلق فرص .عمل وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار

ثانيا : نشاط القطاع الخاص بعد 2003 :

شهدت مرحلة الاحتلال انتكاسة جديدة للقطاع الخاص نتيجة توقف المشروعات الخاصة جزئيا أو كليا عن العمل ، اما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الانتاج بفعل انكشاف السوق المحلية بالسلع المستوردة، عزز ذلك انعدام الامن واستهداف رجال الاعمال فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الاموال الى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والامان.

ومع ذلك فقد بدأت ملامح مرحلة جديدة نحو دعم النشاط الخاص والية السوق باعتبار انه مثل الحل المطلوب في هذه المرحلة وكذلك انسجاما مع التطورات التي شهدها ويشهدها الاقتصاد العالمي من مفاهيم العولمة وتحرير التجارة والاسواق.... الخ ، وقد قدر صندوق النقد الدولي مجموع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في الاقتصاد العراقي بـ (١٠٨٠) مليون دولار، والذي يمثل ٤.٢% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٤ ارتفعت قيمته المطلقة عام 2005 ليصل مليون دولار عام 2005 1161 مليون دولار عام 2005 بنسبة 5.3 % من الناتج المحلي والاجمالي

ولعل غياب المناخ الاستثماري الملائم، وعدم الاستقرار السياسي والامني ، ولكي يأخذ هذا القطاع دوره الفاعل في اعادة الاعمار بادرت الدولة في تحديد دعائم إستراتيجيتها التنموية لأربع سنوات (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) جاعلة من اعادة الحيوية للقطاع الخاص دعامة اساسية من دعائم استراتيجيتها وذلك من خلال جعله القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية من خلال تعظيم ايراداته ومدخراته.

تبنت الاستراتيجية مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الاهداف من بينها

1.برامج للإصلاح الاقتصادي وخصخصة المنشآت والمصارف المملوكة للدولة واعادة هيكلتها مع تشجيع الاندماج بين المشاريع الاستثمارية القائمة

المضي في تنفيذ اجراءات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية* . 2.

3.تحديد اساليب الشراكة في الاستثمار ما بين القطاع الخاص والعام ولاسيما

اسلوب (بناء-تشغيل-نقل ملكية) واسلوب (بناء –تملك – تشغيل) واسلوب (بناء –تملك- تشغيل- تحويل BOT .4

**المطلب الثاني **

انشط ممارسة الاعمال وبيئة الاقتصاد غير الرسمي في العراق

افرزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الاقتصاد العراقي العديد من الآثار السلبية وتكريس بيئة موازية للاقتصاد الرسمي تتسم بالظل ، والتي من شانها تشجيع النشاط الخاص على اقامة مختلف انواع الورش والمصانع والمعامل غير المرخصة وغير المجازة صحيا ولا تحمل علامات تجارية او صناعية مميزة وغير مسجلة لدى اتحاد الغرف التجارية او اتحاد الصناعات العراقي كما ان الظروف الامنية والسياسية غير المستقرة نجمت عنها وضع اليد بحكم القوة على الاراضي خاصة الزراعية والتجاوز عليها ووجود مقالع لمواد البناء والتشييد في العديد من المحافظات . وانتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبائعي التجزئة بشكل عشوائي غير منظم بعيدا عن الرقابة الحكومية او سيطرة الدولة وانفاد القانون واصبح ذلك يمثل سمة اتصفت بها معظم الانشطة الخاصة.

ويمكن القول ان المشروعات الخاصة تتوزع في اتجاهين

الاول - ان عددا مهما منها يكتسب صفة الشرعية دينيا ولكنها غير قانونية

الثاني- أنشطة غير شرعية مثل حالات) غسيل الاموال - الغش الصناعي تزييف العملة ... الخ) والتي تكتسب طابعا جرميا يعاقب عليها القانون .

عموما تتعدد اوجه الضرر الاقتصادي والاجتماعي بسبب كون معظم الانشطة الاقتصادية تمارس بعيدا عن الرقابة الرسمية، ذلك انها تسعى الى تحقيق موازنة نسبية تسمح الاستمرارلها في البقاء لعدم قدرتها على المنافسة وانها مضطرة في اغلب الأحيان إلى زيادة مستوى الغش في منتجاتها أو خفض مستوى الجودة، سواء بإعادة تدوير الإنتاج لبعض المواد الأولية مثل (البلاستيك والألمنيوم) اواستعمال قطع غيار مستعملة للتقليل من التكاليف، مما أصبح ذلك جزءاً من ثقافة اغلبية القائمين على النشاط الخاص.

ان زيادة مساحة اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الرسمي يعني:

1. عدم امكانية توفير بيانات دقيقة وإحصاءات عن مختلف الأنشطة الصناعية - الزراعية - السكان (الاراضي - بيانات عن مستويات القوى العاملة – مستويات الاجور) مما يجعل صعوبة معرفة وبدقة الفرص الاستثمارية الممكنة والمحتملة .

2. ان اقتصاد الضل يشكل بيئة منافسة غير عادلة لايحكمة انظمة او قوانين اقتصادية حيث تجتذب انشطة اقتصاد الظل النصيب الاكبر من الموارد المالية والبشرية بسبب ارتفاع عوائدها مقارنه بمثيلتها ,الرسمي

3. فقدان النظام الضريبي اهدافه التمويلية والاقتصادية لتحفيز وتنمية المشاريع الخاصة

4. امكانية ممارسة انشطة غير مرخص لها يعني دور اكبر لممارسة تهريب العملات الصعبة ويندرج ضمن هذه الظاهرة جرائم غسيل الأموال وتبييضها بهدف إضفاء الصفة الشرعية والقانونية على أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة.

وبناء على ذلك ان الآثار السلبية التي تنجم عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تتمثل

غياب جزءا مهم من المجتمع لا يمكن التخطيط له1.

العمال لا يحصلون على اية ضمانات و لا يعملون عقود قانونية. في ظروف مستقرة ولا توجد2.

فقدان الدولة جزءا مهما من مواردها المالية *3.

4..عدم الدقة في حساب الناتج المحلي الإجمالي

5.عدم وجود دورات تدريبية لعمال الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي عدم مواكبة التطورات التكنولوجية لرفع كفاءة العمال

لا يمكن القيام بأية حسابات خاصة باستهلاك الوقود والكهرباء والماء بسبب التجاوزات القانونية6.

حصول تشوه في تركيبة سوق السلع والخدمات واضطرابات وتذبذب مستمر في7.
الاسعار.

8. هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية تحتمي بها لغياب الأنظمة الاقتصادية

بالرغم من ذلك لابد من الاشارة الى ان اقتصاد الظل له ايجابياته باتجاه9.

10. تخفيف حدة البطالة من خلال تأمين فرص العمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الحكومي من المساهمة بهذا الدور

يساهم القطاع غير الرسمي في تأمين فرص مدرة للدخل للعاملين11.

يساهم في تأمين السلع والخدمات وتلبية الطلب المحلي. .12

يساهم في تحمل اعباء انخفاض تكاليف المستوى المعاشي والتخفيف من حده الفقرة13.

المطلب الثالث \ المشكلات والصعوبات التي تواجة النشاط الخاص

اتبعت العديد من الدول النامية ومنها العراق استراتيجية تعويض الواردات وكانت معظم المشروعات الحكومية تمارس عملها تحت حماية جمركية عالية وفي ظل دعم حكومي تام (١٣٧)، في حين أن السياسات الحكومية في العراق طوال المدة الماضية لم تقدم تدابير خاصة في إطار استراتيجية تسمح بتشجيع وتحفيز النشاط الخاص وإنشاء ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء هيكل تشريعي مؤسسي، ولم تعد المنافسة والانفتاح الاقتصادي حينها قضية مهمة لنمو تلك المشاريع ولاسيما وأن معظم الإنتاج جاء لتلبية الطلب المحلي، ولم تكن هناك مؤشرات لاقتصاد السوق طالما أن الدولة تقوم بإدارة الاقتصاد واضطلاعها بمجمل الفعاليات الاقتصادية.

وبالنسبة الى العراق وفي ظل الظروف الحالية فان من اهم ما يمكن تأشيره يعد بمثابة دالة للمشكلات والصعوبات التي يعاني منها قطاع الاعمال الخاص هو تحيز سياسة الدعم للمشاريع الحكومية من حيث :

1. السياسات الاقتصادية الكلية : والتي ما تزال متحيزة لصالح القطاع العام، ويلاحظ ذلك من خلال السياسات النقدية والمالية والتجارية والضريبية التي تنتهجها الحكومة اذ تمارس هذه السياسات التمييز في غير صالح النشاط الخاص سواء للمشروعات القائمة او الجديدة والمتوقفة عن العمل حيثتغطي الدولة كافة التكاليف والنفقات التشغيلية والاستثمارية ووضع نضم وحوافز وتقديم امتيازات ومزايا مختلفة واعفائات من ضريبة الدخل والرسوم الكمركية عن الامان الوضيفي الذي يتمتع به العاملين في القطاع العام .

2. خدمات الدعم : تعاني مشاريع النشاط الخاص من صعوبة الوصول إلى المدخلات والائتمان وأسواق التكنولوجيا. والواقع ان مقدمي الخدمات يجدون التعامل مع عدد قليل من العملاء أيسر وأرخص من التعامل مع أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة .

3. الخدمات التدريبية: يجد معظم موردي الدورات التدريبية من الجهات الحكومية وغير الحكومية صعوبة في الوصول الى أصحاب المشاريع الخاصة المبعثرة جغرافيا فضلا عن انها غير مجزية اقتصاديا، فبرامج هؤلاء الموردين موجهة اساسا الى القطاع العام ، ويعتقد العديد من أصحاب المشاريع الخاصة أن التعلم بالعمل أهم انواع التدريب وان خبراتهم العملية المصدر الرئيس لمهاراتهم وأن المعرفة المكتسبة من البيئة أكثر فاعلية من التعليم الرسمي.

4.الافتقار الى شبكة المعلومات : بذلت مؤسسات الدعم الدولية جهودا في عدد من دول العالم لتوفير المعلومات عن الأعمال، فخدمات الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوربي مثلا في مصر والأردن وسورية تشمل معلومات وبيانات عن الشركات وإمكانات الأسواق في أوربا. بيد أنها تتوافر للشركات الكبيرة أكثر منها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

.

اما بالنسبة للعراق فما يزال يفتقر الى شبكة المعلومات التي يمكن ان يستفيد منها، حيث عدم وجود مركز متخصص للمعلومات التجارية وقواعد بيانات متاحة عن الشركات والاسواق والمصدرين والاراضي وفرص الاستثمار وبيانات عن القوى العاملة ، وماتزال هيئة الاستثمار واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات والجهات المعنية بالزراعة قاصرة عن اداء دورها في توفير مثل تلك البيانات.

5.المساعدة التسويقية :- ان المساعدة التسويقية للشركات الخاصة ضعيفة نسبيا حيث ما تزال محدودة وقاصرة عن مساعدة النشاط الخاص في عرض منتجاته في الأسواق والمعارض المحلية واسواق التصدير فضلا عن ارتفاع تكلفتها او في مجال توفير دورات تدريبية خاصة لتطوير كفاءات اصحاب العمل في التسويق واعداد الخطط واساليب حساب التكاليف وتحديد الاسعار وتقنيات الترويج والاعلان والمبيعات يرى معظم اصحاب المشاريع الخاصة في العراق ان التسويق هو مشكلتهم الرئيسة في ظل الانكشاف التجاري نحو الخارج ، وان المنتجات نفسها لا تلبي معايير الجودة وأذواق واحتياجات العملاء. وهم ينسبون مشاكلهم إلى المنافسة من جانب المنتجات المستوردة وسياسة الحكومات بشأن عدم حماية المنتج المحلي والفهم الضعيف لاحتياجات السوق في تصميم المنتجات.

6.ضعف التعاون فيما بين شركات قطاع الأعمال: هناك عدد من العوامل تعوق قيام التعاون بين المشاريع الاستثمارية ، وذلك بسبب ان هذه المشاريع تعاني من التشتت الجغرافي، ولذا من النادر ان نجد تركيزا لمشروع في موقع واحد أو على أساس قطاعي، فلا توجد مناطق صناعية بالمفهوم الاقتصادي. كما يواجه قطاع الاعمال في العراق مشاكل مهمة يتعلق بعضا منها بالبيئة التجارية، بينما يتعلق بعضها الآخر بالهياكل الداخلية والمؤسسية لها

وذلك يتبين من خلال المشاكل والصعوبات التي ما تزال تعترض تنمية المشروعات سواء بسبب البيئة الخارجية المحيطة بالمشروع ، او الداخلية المتمثلة بعدم وجود فكر مؤسسي قائم على أساس تنمية اصحاب الكفاءات والقدرات الإدارة المشاريع ومن بين اهم المتغيرات الاقليمية والدولية والتي تمثل البيئة المحيطة بالنشاط الخاص في العراق هي :

1. التغيير المتسارع في بيئة الاعمال : هذا التغيير يضهر بجلاء اكثر في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم وفي تطور التكنلوجيا ولاسيما التقنيات المتطورة لاجهزه الاتصال والبرمجيات المعقدة وهنا يضهر دور الادارة الاستراتيجية للمشروع في تحليل البيئة الخارجية لتشخيص الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع .

المنافسة الاقتصادية

منذ عقد التسعينيات شهدت السوق العالمية اشد انواع المنافسة بالنسبة للمشاريع، فالمنافسة أصبحت حقيقة واقعة في إطار تكنولوجيا المعلومات، از غيرت العولمة حدود المنافسة وظهر منافسون جدد مما يفرض على صانعي الاستراتيجية تحدي صياغة وتطوير خطط إستراتيجية كفوءة وبعيدة المدى لمعالجة وضع منضماتهم في الاسواق .

سرعة تطبيق التكنولوجيا)
لتحقيق ميزة تنافسية للبقاء في عالم الأعمال، ولان التكنولوجيا تتغير بصورة سريعة في كل المجالات فان عدم مواكبة هذا التغير يضع رجال الاعمال في مواجهة تهديد حقيقي بالضعف او الفشل ، فعادة تهيء ادارة الشركات نفسها لمواجهة المنافسين في السوق من خلال تطوير طرق جديدة للمنافسة والاستفادة قدر الإمكان من المميزات التقنية الجديدة التي تنعكس بالضرورة على نوعية المنتج وتكاليف الانتاج، عن طريق تحديد الخيارات التكنولوجية الملائمة للمشروع واهمها
.الاختراق التكنولوجي والاندماج والتحالفات التكنولوجية

-:من ناحية البيئة التجارية .

تعاني المشروعات الخاصة من عدم وجود مناخ تجاري ملائم، حيث الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المعقدة التي تعوق البدء في عملها اوالسير فيه ومنها إجراءات التسجيل والترخيص والتأخير في الرد على الطلبات المقدمة للجهات المسؤولة ولوائح الاستيراد والتصدير ونظم الضرائب والرسوم الجمركية ويترتب على هذا كله ضياع الوقت وزيادة في تكاليف الصفقات التي تتحملها الشركات
. فيثني ذلك من عزم المستثمرين عن إقامة المشاريع

من ناحية الحصول على المعلومات :-

حيث حاجة اصحاب المشاريع إلى معلومات عن الشركات الإقليمية والدولية التي تعرض نقل التكنولوجيا وإصدار تراخيص الانتاج وجداول مواعيد المعارض والأسواق الدولية ، ومعلومات عن التكنولوجيا والمواد الخام والمعدات والاراضي بما يمكن من اجراء سياسات الجدوى التفصيلية لإقامة المشاريع

من ناحية البحث والتطوير :
عدم وجود مراكز للبحث والتطوير وحاضنات الاعمال لتطوير المشاريع والتي لها دورا مهما في وتوجيه أصحاب المشروعات منذ مرحلة التأسيس - الترشيد - الابداع فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية التي تعينها على النهوض بمستوى

الجودة والنوعية طبقا للمواصفات العالمية

ا